العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني"

اعداد الباحثان:

هديل خالد الحديد*

قبلان عبدالقادر المجالي**

*طالبة دكتوراه في قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

** أستاذ علم الاجتماع المشارك – كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين. لتحقيق اهداف الدراسة فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المسحي(المسح الاجتماعي) وتكونت العينة من (392) قاض ومحام منهم (61) قاض، و(331) محام، ولجمع بيانات الدراسة، فقد تم بناء استبانة تألفت من (40) فقرة، تم توزيعها على اربعة ابعاد (العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والقانونية التشريعية) وتم التحقق من صدقها وثباتها، وتم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من ميدانياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

أن اكثر العوامل المؤدية لقتل النساء كانت العوامل الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.90) واحتلت المرتبة الاولى، تلتها في المرتبة الثانية العوامل الشخصية بمتوسط حسابي (3.81)، وفي المرتبة الثالثة جاءت العوامل القانونية بمتوسط حسابي (3.55) وفي المرتبة الرابعة والآخيرة جاءت العوامل الاقتصادية بمتوسط حسابي (2.91). وأن اهم العوامل الاجتماعية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني تمثلت في اوقات الفراغ الطويلة وأساليب التنشئة الأسرية الخاطئة، وضعف الروابط الأخلاقية في المجتمع.

وفي ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة فقد تم تقديم عدد من التوصيات من اهما: عقد المحاضرات التوعية من قبل المتخصصين في علم الاجتماع/ علم الجريمة لبيان اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والقانونية، في رفع معدلات جرائم قتل النساء في المجتمع الأردني.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية، والعوامل الشخصية، والعوامل القانونية، قتل النساء.

مقدمة:

بقدر ما تعتبر المرأة قلب الأسرة إلى جانب مكانتها في المجتمع ككل، فقد تم اتخاذ العديد من التشريعات والتدابير ضد أولئك الذين يخالفون أعراف وعادات المجتمع، ومن ناحية أخرى تم اتخاذ العديد من التشريعات الأخرى لحماية المرأة من ظلم الرجل واضطهاده، وحُكم على العديد من الجرائم بالإعدام مثل القتل العمد والخيانة الزوجية والسرقة والشعوذة والإجهاض المتعمد والانتهاك والاغتصاب، ويعاقب على جرائم أخرى مثل تشويه الأعضاء أو الجلد حسب طبيعة الجريمة، والواقع أن كل هذه الإجراءات قد اتخذت من أجل وضع حد لتدهور المجتمع مما يعكس أصالة المجتمع العربي وحضارته العظيمة(سعدالله الطلبى، 2010).

عند تطبيق العقوبة على مرتكب الجريمة فأن سلطة القاضي ليست سلطة مطلقة وإنما هي سلطة تقديرية مقيدة بحدود النص القانوني؛ حيث إن القاضي لا يستطيع تطبيق عقوبة لم ينص عليها المشرع، بالإضافة إلى أنه لا يستطيع أن يقوم بتطبيق عقوبة تزيد على الحد الأقصى أو تقل عن الحد الأدنى الذي ينص عليه قانون الجزاء؛ وذلك إعمالا للقاعدة التي تقرر عدم جواز تطبيق عقوبة إلا بناء على قانون، التي تنص عليها جميع دساتير العالم(المطيري، 2019).

أن المبادئ التي يستند إليها القاضي في سلطته التقديرية عند إنزاله للأحكام الجنائية هي مبادئ يضمنها الدستور ويحميها وفي نفس الوقت مستمدة من معتقدات وأعراف وثقافات وتقاليد الشعوب لا ينبغي أن تتجاهل، وقاضي محكمة الموضوع هو الذي يقدر الظروف المخففة والمشددة للعقوبة، وهو الذي يحدد الظروف التي تدفعه لإيقاف تنفيذ عقوبة حكم بها، كما أن أعمال القاضي لسلطته التقديرية هو تطبيق سليم للسياسة العقابية التي تبناه المشرع لمحاربة الجريمة (محمد، 2018).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تعد جريمة القتل بأنواعها (القتل العمد وشبه العمد والقتل الخطأ) من الجرائم بحياة الإنسان ومن الجرائم المعروفة منذ أقدم العصور، لأنها تعدم حياة الإنسان وتنهي وجوده فالإنسان هو أغلى رأسمال وان حياته لا تقدر بالثمن، وجريمة القتل بالإضافة إلى تهديدها للفرد فهي تعكر أمن المجتمع وسلامته وتعرض مصالحه للخطر (نصر الله، 2018).

واشار عنب (2017) إلى أن أسباب جرائم الاعتداء على النفس يرجع البعض منها إلى الجاني ونفسيته الإجرامية التي تتسم بالعنف مع نقص أو عدم وجود موانع لديه من ارتكاب الجرائم وهذا يدل على عدم التربية السليمة من الصغر بمعرفة الأسرة والمدرسة والبيئة الاجتماعية المحيطة وأجهزة الإعلام في المجتمع بطرق الوقاية من هذه الجرائم.

وقد تم تصنيف العوامل التي تؤثر على قتل النساء على أنها عوامل شخصية واجتماعية وثقافية، وبشكل عام فأن صغر السن والدخل المنخفض والبطالة من عوامل خطر المؤدية إلى قتل النساء، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن الحمل فترة محفوفة بالمخاطر من حيث قتل النساء، وأن قتل النساء على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية الاكثر انتشار (Campbell, Glass, Sharps, Laughon & Bloom, 2007).

قتل النساء مفهوم جديد نسبيًا والمصطلح السائد في الوثائق الرسمية وكذلك في الأدبيات العلمية، وإن كان مصطلح قتل النساء مستخدمًا أيضًا في أماكن أخرى، وهو يشير إلى الجريمة المحددة المتمثلة في قتل أنثى عمدا سواء كانت امرأة أو فتاة بسبب جنسها، ومنذ أوائل التسعينيات تم استخدام هذا المفهوم من قبل الحركات النسائية، ومنذ مطلع الألفية تم اعتماده أيضًا في العلوم الاجتماعية لفهم تلك الخصائص التي تميز بين قتل النساء والرجال، والتي كانت حتى الآن محجوبة بمصطلح محايد، وغالبًا ما يكون قتل النساء هو الفعل الأخير في علاقة مسيئة، وبالتالي يتم تضمينه في الفئة الشاملة للعنف ضد النساء والفتيات (Bandelli & Corradi, 2021).

استخدمت الرائدة النسوية ديانا راسل (Diana Russell) مصطلح قتل النساء لأول مرة في عام 1976 لكنها لم تقدم تعريفًا صريحًا حتى عام 1990، في هذا الوقت تم تعريف قتل النساء على أنه قتل النساء من قبل الرجال بدافع الكراهية أو الازدراء أو المتعة أو الشعور بملكية المرأة (Caputi & Russell, 1990).

ويعتبر قتل النساء انتهاك لبعض أبسط حقوق الإنسان، وهي الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، كما أنه يشكل عقبة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تحدد كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو وإعلان بكين بوضوح الإجراءات التمييزية ضد المرأة وتحث الدول على الالتزام بمنعها؛ لم تذكر الوثائق الأساسية قتل النساء، وانما تضمنة إرشادات الاتحاد الأوروبي بشأن العنف ضد النساء والفتيات ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهن، حيث اعتبرت قتل النساء والوفيات واشكال العنيفة الأخرى من بين أشكال مختلفة من العنف ضد النساء والفتيات (Corradi, 2021).

والموروث الشعبي والثقافي الخاطئ التي لا زالة تضع المرأة موقع الضحية وتؤدي إلى قتل النساء في معظم الحالات يكون موضوع الشرف ذريعة القتل، من اجل التهرب من العقاب على الجريمة فقد أصبح الشرف ستار يخفي السبب الحقيقي الذي يؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل، ومن الاسباب التي أدت إلى القتل وانتشاره ما يأتي:

1- غياب الوازع الديني بين شريحة كبيرة من المجتمع، اذ نتج عن ذلك التهاون في أمر القتل على خلفية الشرف، وأصبحت الفكرة العامة لدى الناس ان الدين يؤيد هذا القتل.
2- غياب التشريعات والقوانين الرادعة بحق من سولة لهم انفسهم بارتكاب مثل هذه الجرائم.
3- التفكك الاسري وغياب المتابعة والرقابة للأبناء تؤدي إلى وقوع الابناء في العديد من المشكل التي تصل الى الانحراف لعدم وجود من يوجههم.
4- التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي يتم فيها التمييز بين الذكور والاناث.
5- تأييد شريحة من وجهاء المجتمع لهذا القتل وإعطاؤة شرعية، واعتبارة الحل الوحيد لمثل هذة الجرائم(عوض الله، 2015).

تعد العوامل الأقتصادية من اهم العوامل المسوؤلة عن جريمة القتل في المجتمع ولا يمكن فصل جرائم القتل باي حال من الاحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر فيها المجتمع، وجرائم القتل تعبر عن ردرود الافعال للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الافراد والجماعات وان معدلات الجرائم مثل هذه الجرائم تكون مرتفعة في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي (غندور وداود، 2021).

تؤثر العوامل الشخصية في اتجاهات الفرد الشخصية التي قد تدفعة إلى السلوك المنحرف، وتكون مرتكزة في طبيعة تكوينة البيولوجي او تكوينة النفسي والعاطفي و الوجداني وذلك من خلال خلل عضوي او وجداني، يؤدي إلى سوء التكيف الاجتماعي والنفسي، مما يدفع الشخص إلى القيام بتصرفات تأخذ صور السلوك المنحرف، سواء في الاسرة اي محيطة الداخلى، وايضا محيطة الخارجي (باحبيل، 2014).

ظاهرة قتل النساء ليست جديدة فإن الارتفاع الهائل في الاهتمام الدولي لم يسبق له مثيل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انتشاره في العالم حيث وضعت العديد من البلدان تشريعات تحدد عقوبات محددة لقتل النساء، حيث اعتبرت قتل النساء جريمة، تتمثل إحدى نتائج هذا الاهتمام في زيادة المناقشات العالمية حول كيفية تعريف جريمة قتل النساء، وكيف تختلف عن القتل، وكيف يمكن تفعيل الاختلافات هذه الإجابات ضرورية لإنتاج وفهم قتل النساء بشكل فعال داخل البلدان وعبرها ، والتي بدورها تساعد في تطوير مبادرات وقائية مناسبة وتفعيل العقوبات(Metaj-Stojanova, 2020).

مشكلة الدراسة:

قتل النساء متجذر في عدم المساواة بين الجنسين والمساهمات في إدامة وضع التبعية للمرأة في المجتمع على المستويات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر مشكلة عامة وخطيرة وصفتها منظمة الصحة العالمية منذ أكثر من 30 عامًا (Sá, Moi, Galvão, Silva & Moi, 2021).

وفي الاردن اظهر التقرير الإحصائي الجنائي لمديرية الأمن العام أن عدد المجني عليهم بجرائم القتل العمد والقصد في العام الماضي 89 شخصا منهم 24 انثى، في حين بلغ عدد الجناة في هذه الجرائم 148 شخصا منهم 9 اناث، كما أظهر التقرير أن اكثر الجناة ارتكابا لجرائم القتل العمد والقصد من الفئة العمرية 18-27 سنة، وتظهر المعلومات أن 45 من هذه الجرائم كانت لأسباب شخصية وخلافات سابقة وواحدة لأسباب عاطفية وأخرى لأسباب مجهولة، و4 لأسباب مرض نفسي، واثنتين لإنحلال اخلاقي، و9 لأسباب تمهيدية لجريمة اخرى ودفاع عن الشرف واسباب مالية (التقرير الإحصائي الجنائي، 2019).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وقد أشارت العديد من الدراسات بأن النساء أكثر عرضة للسلوك الاجرامي، حيث أثبتت أبحاث علم الجريمة أن المرأة أكثر عرضة من الرجل لوقوعها ضحية للجريمة، ويتضح ذلك بصفة خاصة في جرائم العنف والضرب والجرح وجرائم العرض(تكترى، 2018)، واشارت دراسة عباس (2020) إلى أن جرائم الشرف من أكثر السلوكيات المجتمعية المتوارثة وتعتبر تهديد مستمر لحياة النساء، وظاهرة لا إنسانية مبررة اجتماعيا، وأشارت دراسة كاهيا (Kahya, 2021) إلى أن سوء المعاملة العاطفية، والإيذاء الجسدي والإهمال، والاعتداء الجنسي، مرتبطة بإيذاء النساء.

ونظراً لأن هذه المشكلة تعتبر من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الانسانية بشكل عام ومجتمعنا الأردني الذي بدأت تتكرر فيه حالات العنف بشكل خاص والذي أودى بحياة عدد من السيدات والفتيات فإن هذه الدراسة تبحث في الاجابة على السؤال الرئيسي ما اكثر العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني ؟

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما اكثر العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟
2- ما العوامل الاجتماعية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين ؟
3- ما العوامل الاقتصادية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين ؟
4- ما العوامل الشخصية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين ؟
5- ما العوامل القانونية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على:

1- اكثر العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين.

2- العوامل الاجتماعية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين.

3- العوامل الاقتصادية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين.

4- العوامل الشخصية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين.

6- العوامل القانونية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في جانبين

الأهمية النظرية: تنبثق أهمية البحث الحالي من خلال تركيزها على العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحاميين، حيث توثر الجرائم على النسيج الاجتماعي سلبا، وتودي إلى خلق النزاعات بين الافرد وزهاق الاروح البشرية، ويجمع هذا البحث بين علم الجريمة وعلم الاجتماع وتكتسب أدراسة أهمية أيضا من خلال تطوير أدب وإطار نظري يبحث في عوامل جرائم قتل النساء وإعداد استبانة تساعد في التشخيص ويمكن الاستفاده منها في الدراسات القادمة.

الأهمية التطبيقية: تنبثق الأهمية التطبيقية في البحث الحالي من خلال توفيرها بحث في العوامل المؤدية إلى قتل النساء والتي من الممكن أن توفر المساعده اللاشخاص المهتمين في علم الاجتماع وعلم الجريمة وحقوق المرأة في وضع التدابير اللازمة تجاه هذه الجرائم، ويمكن ان تتيح فكرة هذا البحث المجال للأبحاث الآخرى سواء من الاستبانة أو من خلال فكرة البحث أو من نتائج الدراسة التي من الممكن أن تقدم تصور واضح حول العوامل وطرق الوقاية المناسبة التي تمنع من وقوع قتل النساء.

المفاهيم الاصطلاحية والإجرائية:

العوامل : وهي مجموعة من الاسباب التي تؤثر في سلوك الفرد ليرتكب جريمة القتل، وقد تكون اجتماعية أو أقتصادية أو شخصية (الشيشنية، 2018).

وتعرف العوامل إجرائياً: على أنه الدرجة التي يحصل عليها افراد عينة الدراسة من خلال الإجابة عن فقرات الاستبانة؛ المطور لغاية هذه الدراسة.

العوامل الاجتماعية:

وتعرف اجرائيا في هذه الدراسة على أنها مجموعة من العوائق والتحديات والصعوبات التي تحدث داخل البيئة الاجتماعية والتي تؤدي الى ارتكاب الافراد جرائم القتل.

هي مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره وتقتصر الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشاء بين الفراد وبين فئة معينة من الناس يختلط ويرتبط بهم ارتباطا وثيقاً سواء كانو أفراد اسرة او مدرسة او مجتمع او أصدقاء والاصحاب لذين يختارهم (الشديفات والرشيدي، 2016).

العوامل الشخصية:

وتعرف اجرائيا في هذه الدراسة على أنها عبارة عن مجموعة من الموثيرات التي تحدث للفرد سواء كانت داخلية او خارجية تدفعة لرتكاب الجريمة.

وهي مجموعة من المثيرات التي تدفع بالشخص لارتكاب جريمة القتل وتتمثل تلك المثيرات بالغضب والتعصب وتعاطي المخدرات (العنزي، 2020).

العوامل الاقتصادية:

وتعرف اجرائيا في هذه الدراسة على أنها ردود الفعل عن التغيرات الاقتصادية الضاغطة والتي تحدث للافراد والجماعات، وتنتج بدورها اثار مدمره تؤدي لارتكاب الجريمة.

هي مجموعة من العوامل المادية التي توثر على المستوى المعيشي وتودي إلى الفقر والبطالة وتكون سبب لرتكاب الجريمة (الزواهرة، 2013).

العوامل التشريعات والقوانين: وتعرف اجرائيا في هذه الدراسة بأنها مجموعة من القواعد والتصوص القانونية والتشريعية والتي بدورها توضح الاحكام القانونية بجرائم قتل النساء.

التشريعات والقوانين: مجموعة من القواعد القانونيةالتي تسنها السلطات المختصة طبقا للإجراءات المنصوص عليها في الدستور (الليمون، 2019).

قتل النساء: هو نتيجة لتفاعل عنيف يودي إلى موت امرأة أو فتاة بشكل متطرف ومباشر من العنف كجزء من عملية التعامل مع الآخرين في سياق اجتماعي وأسع(Corradi, Marcuello-Servós, Boira & Weil, 2016).

التعريف الاجرائي لقتل النساء: ويقصد بة في هذه الدراسة بأنة اشكال متنوعة وسلوكيات عنيف مصحوب بيئذاء تؤدي إلى موت النساء.

الدراسات السابقة:

وأجرى الجوير (2017) دراسة هدفت إلى التعرف على حجم جرائم القتل بين النساء، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لمرتكباتها، والكشف عن العوامل الدافعة لارتكاب جريمة القتل، في محاولة للتوصل إلى إجراءات وقائية للحد من جريمة القتل في المجتمع السعودي، وقد جرى استخدام منهج المسح الاجتماعي، إذ جُمِعت البيانات من مرتكبات جريمة القتل في منطقة الرياض بواسطة الاستبانة، وتكوَّن مجتمع الدراسة من السجينات المرتكبات لجريمة القتل المودعات في سجن النساء ومؤسسة رعاية الفتيات بالرياض، ولكن نظرًا لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد جرى استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة البالغ عددهن (50) مبحوثة، وأظهرت النتائج أن غالبية مرتكبات جريمة القتل كن من السعوديات في سن الشباب، حيث إنّهن يقعنَ في الفئة العمرية أقل من – 30 سنة، غالبية مرتكبات جريمة القتل كان مستواهن التعليمي متدني، فكان تعليمهن ثانوي فأقل، إضافة إلى أن مستوى تعليم الوالدين كان متدني، غالبًا ما يكون جنس ضحية جريمة القتل ذكر.

وأجرى الدراوشة والمواجدة (2017) دراسة هدفت إلى التعرف أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (433) مبحوثا، وقد أظهرت النتائج وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية

في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني جاء في المرتبة الأولى التفكك الأسري حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.30) وانحراف معياري(7.69)، ويليه في المرتبة الثانية ضعف الوازع الديني حيث بلغ المتوسط الحسابي(4.29) وانحراف معياري (7.03)، ثم يليه في المرتبة الثالثة ضعف وسائل الضبط الاجتماعي حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.28) وانحراف معياري (6.45). وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر للمتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، والتي تعزى لاختلاف المتغيرات النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، الوظيفة، عند مستوى الدلالة. ($\alpha \leq 0.05$).

وأجراء أبو صلب ومحادين (2020) دراسة هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة من وجهة نظرها ما بين 2010 – 2018، وقد شملت العوامل الجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية، بالاضافة إلى إزالة الغموض المعرفي نحو أنماط الجريمة التي ترتكبها المرأة في الاردن، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (92) مستجوبة من النساء مرتكبات الجريمة المحكومات في مركز تأهيل واصلاح الجويدة/ نساء، أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة مرتفعة المستوى، وقد احتلت عوامل الجريمة الاقتصادية المرتبة الأولى، ومن ثم جاءت عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية، وأخيرا جاءت عوامل الجريمة النفسية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (05.0) بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، والدخل الشهري بالدينار الأردني).

وأجر عرر وخالد وعبدالله (2021) دراسة هدفت إلى الكشف عن عوامل وأبعاد جرائم القتل في فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، والداخل الفلسطيني المحتل)، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال برنامج جوجل Google Survey، طبقت الدراسة على عينة عشوائية بلغت (340) فرداً، غالبيتهم ممن أنهوا دراستهم الجامعية، (140) من الذكور، و(200) من الإناث، متوسط أعمارهم (33.91). وأشارت النتائج وجود ستة عوامل لجرائم القتل، فسرت ما نسبته (51%) من التباين الكلي، وترتبت عوامل جرائم القتل إلى عامل ضعف جهات إنفاذ القانون، تلاه السلوك غير السوي، ومن ثم الاحتلال. وفي المرتبة الرابعة الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية، وفي المرتبة الخامسة عامل التنشئة الاجتماعية. وأخيراً عامل النظام والازدحام.

الدراسات الاجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة:

وأجرى موهانتي و ماديليتي و كومار و جاهز وبوفان (Mohanty, Maddileti, Kumar, Ready & Bhuvan, 2015) دراسة بعنوأن قتل النساء: دراسة بأثر رجعي في السيناريو الهندي، وهدفت الدراسة إلى تحليل الجوانب المختلفة لقتل النساء من الملف الشخصي للضحايا، وتم تحليل هذه الدراسة بأثر رجعي 150 حالة قتل النساء، والتي تم تقديمها لتشريح الجثة الطبي القانوني خلال فترة خمس سنوات (نوفمبر 2006 إلى أكتوبر 2011)، وكانت النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 11 و 40 سنة الضحايا الأكثر شيوعاً، وأظهرت النتائج أن معظم حالات القتل كان الجاني أحد أقارب الضحية من الذكور، وفي معظم الحالات كانت الأسلحة المستخدمة إما قطع صلبة بئداه حادة أوغير حادة دون أي جروح دفاعية، كان الموت عادة بسبب إصابات الدماغ، وكان غالبية الضحايا من الأميين و المتزوجين من سكان الريف ومن الطبقة المتدنية اقتصادياً وربات البيوت حسب المهنة.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وأجرى ندلوفو و أوبادير و نيالونجو وماشيفان (Ndlovu, Obadire, Nyalungu & Mashifane, 2020) دراسة هدفت إلى محاولة للحصول على فهم واضح للسياق الاجتماعي لقتل النساء في الحرم الجامعي. تم تحليل البيانات باستخدام المحتويات والأساليب الموضوعية لفك ظاهرة قتل الإناث في المؤسسات التعليمية العليا، وتكونت عينة الدراسة من (142) طالبًا، وتم استخدام أداة تحليل البيانات النوعية من Atlas.ti الإصدار 8.1 لتعزيز التحليل، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن غالبية عمليات القتل ارتكبها رجال، وأن سبب قتل النساء هو عوامل تشمل الأعراف الثقافية؛ وضع المرأة في المجتمع ونقاط الضعف الطبيعية لديهم، وتعاطي المخدرات، والخيانة والنساء سلعة.

وأجرى سورينتينو وجويدا وسينكويجرانا وبلدري(Sorrentino, Guida, Cinquegrana, & Baldry, 2020) دراسة بعنوأن عوامل الخطر القاتلة لقتل النساء: مقارنة العقد الأخير بين ضحايا قتل الإناث الإيطاليين حسب الفئات العمرية، وهدفت الدراسة إلى تحليل الفروق العمرية للضحايا المحتملين فيما يتعلق بعوامل الخطر القاتلة لقتل النساء، لتحقيق هدف ادراسة تم أجرء بحثًا أرشيفيًا حول حالات قتل الإناث الإيطالية في العقد الماضي من خلال مقارنة الأنواع السابقة من العنف التي تعرضت لها والدوافع لقتل النساء والتي تعتبر عوامل خطر قاتلة حاسمة لقتل للنساء ، عبر المراهقين / الشباب (15–24 سنة) ، البالغون (25–64 سنة) والنساء الأكبر سناً (65–93 سنة)، من عام 2010 إلى عام 2019 حيث بلغ عددالضحيا من قتل النساء 1207، وأظهرت النتائج أن خصائص الضحايا والجناة وعلاقتهم متسقة مع تلك التي توصلت إليها الدراسات الدولية وأكدت أن غالبية جرائم قتل الإناث ارتكبها شريك حميم، أظهرت النتائج المتعلقة بمقارنات عوامل الخطر القاتلة عبر الفئات العمرية وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بنوعي العنف الذي تعرضاً له قبل قتل النساء والدوافع لقتل النساء.

وأجرى سا وموي وغالفاو سيلفا وموي (Sá, Moi, Galvão, Silva & Moi, 2021) دراسة هدفت إلى تحليل التوزيع المكاني المشترك واستكشف العلاقة المحتملة بين الجوانب الوبائية ومعدلات قتل النساء في مدن ولاية سيرغيبي في شمال شرق البرازيل، وتكونت عينة الدراسة من (75) امرأه، تضمنت المتغيرات التعرض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والخدمات والحالة الصحية ومعدلات قتل النساء، وأظهرت النتائج أن التوزيع المكاني لمعدلات قتل النساء لم يكن عشوائيًا، وأظهرت الارتباط الذاتي مكانيًا مرتفعًا في أغلب التجمعات المكانية الهامة للمدن وفقا لأعلى معدلات الوفيات الناجمة عن قتل النساء في المنطقة الوسطى من الدولة سيرغيبي، وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية عند مستوى الدلالة ($p < 0.05$) بين ا لنساء المسؤولات عن الأسر ودليل التنمية البشرية للبلديات بشكل إيجابي مع معدلات قتل الإناث في بلديات سيرغيبي، وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية عند مستوى الدلالة ($p < 0.05$) بين مؤشر توزيع الدخل ومعدلات قتل الإناث.

وأجرى نديم و سرور ومختار و رحمن وسليم (Nadeem, Sarwar, Mukhtar, Rehman & Saleem, 2021) دراسة بعنوأن (علم الأوبئة لقتل النساء: دراسة قائمة على التشريح في مستشفى التعليمي ساهيوال) وهدفت الدراسة إلى معرفة وبائيات الوفيات القاتلة للنساء في ساهوال، وتكونت عينة الدراسة من 73 حالة قتل أنثى من إجمالي 314 عملية تشريح أجريت في مستشفى التعليمي ساهيوال، تم فحص هذه الحالات فيما يتعلق بسنهم وحالتهم الاجتماعية وخلفيتهم السكنية وسبب الوفاة والجاني المزعوم والدافع الواضح للقتل، أظهرت نتائج الدراسة أن الفئة العمرية المشتركة هي 20–29 سنة (45.2٪) ، 45 (61.6٪) من الإناث متزوجات و 64 (87.7٪) من الضحايا ينتمين إلى المناطق الريفية، كانت الأسلحة النارية العامل المسبب في 31 حالة (42.5٪). في 19 حالة (59.5٪) كان الجاني المزعوم هو الزوج، كانت جرائم الشرف والنزاعات المالية المتعلقة بالممتلكات السبب الرئيسي لجرائم القتل.

المنهجية والإجراءات:

لتحقيق اهداف الدراسة فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المسحي(المسح الاجتماعي)، حيث يمكن هذا المنهج الباحث من وصف الظاهرة محل الدراسة، كما هي في الواقع وصفا علميا والتعبير عنها كميا، باستخدام اساليب التحليل الكمي (الوصفي والاستدلالي).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة المستهدف من جميع قضاة المحاكم النظامية (الجنايات والبداية والصلح والأحداث والاستئناف)، والمحامين الأساتذة في محافظة العاصمة خلال عام (2022)، والبالغ عددهم (1723) قاضيا ومحامي، منهم (173) قاضي و(1550) محامي، وذلك حسب السجلات الرسمية لوزارة العدل، ونقابة المحامين لعام (2022). والجدول (1) يعرض توزيع مجتمع الدراسة

جدول (1)

توزيع مجتمع الدراسة

الفئة	العدد	النسبة المئوية
قاض	173	% 10.1
محام	1610	%89.9
المجموع	1783	100.0

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية، وبنسبة(35%) من القضاة، و(25%) من المحامين، بلغ حجمها (463) قاض ومحام، منهم (61) قاض، و(402) محام، تم توزيع الاستبانة عليهم باليد من قبل الباحثة، وتم استعادت(392) استبانة، وشكلت ما نسبته (84.7%) من عينة الدراسة، وكان هناك (10) استبانات مفقودة، وشكلت ما نسبته (2.2%) من عينة الدراسة، والجدول (2) يعرض خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغيراتهم الوظيفية.

جدول (2)

توزيع خصائص افراد عينة الدراسة وفقا لمتغيراتهم الشخصية

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة لمئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	277	70.7
	انثى	115	29.3
	المجموع	392	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	219	55.9

	ماجستير	131	33.4
	دكتوراه	42	10.7
	المجموع	392	100.0
الخبرة العملية	اقل من 5 سنوات	54	13.8
	5- اقل من 10 سنوات	150	38.3
	10 سنوات فأكثر	188	48.0
	المجموع	392	100.0
نوع العمل(الصفة الوظيفية)	قاضي	61	15.6
	محامي	331	84.4
	المجموع	392	100.0

أداة الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة، فقد تم تطوير اداة للدراسة (استبانة)، بعد اجراء المسح المكتبي للأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء كدراسة (Adams, 2007)، ودراسة كامبل وزجاج وشارب ولافون وبلوم (Campbell, Glass, Sharps, Laughon & Bloom, 2007)، ودراسة كورادي وسي وماركويلو وسيرفوس وبويرا وويل (Corradi, Marcuello-Servós, Boira & Weil, 2016)، ودارسة الجوير (2017)، ودراسة الشيشنية (2018)، ودراسة عكة (2020)، وقد اتبعت الباحثة الاجراءات الآتية في اعدادها:

1. عرض الأداة بصورتها الأولية على عدد من المتخصصين في علم الجريمة.
2. بعد اعداد الصورة الأولية فقد تم تطبيقها على عينة استطلاعية تكونت من (35) قاضي ومحامي من مجتمع الدراسة وخارج عينتها، لاستكمال اجراء اعداد الاستبانة بصورتها النهائية.

وقد تكونت الأداة بصورتها النهائية من الأجزاء الآتية:

1. الجزء الأول: ويضم البيانات والمعلومات الديمغرافية الآتية: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، ونوع العمل).
2. الجزء الثاني: ويقيس العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء، وقد تم توزيعها اربعة مجالات وهي:

أ. المجال الأول: ويضم العوامل الاجتماعية وقد تم تمثيلها بالفقرات (1-10).

ب. المجال الثاني: ويضم العوامل الاقتصادية وقد تم تمثيلها بالفقرات(11-20).

ج. المجال الثالث: ويضم العوامل الشخصية وقد تم تمثيلها بالفقرات (21- 30)

د. المجال الرابع: ويضم العوامل القانونية والتشريعية، وقد تم تمثيله بالفقرات (31-40).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق اداة الدراسة باستخدام:

1.الصدق الظاهري (صدق المحكمين): فقد تم عرض الأداة بصورتها الأولية على (10) من المتخصصين في علم الجريمة، وعلم الاجتماع القانوني، والقانون من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية(الجامعة الأردنية، ومؤته، وجامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة الزيتونة)، للتحقق من كفاية عدد الفقرات وانتمائها للمجالات التي تقيسها، وقدرتها على تحقيق اهداف الدراسة، وسلامة صياغتها اللغوية، وقد تم الآخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم واجراء التعديلات المقترحة في ضوء ذلك، وبنسبة اتفاق (80%) على الابقاء على الفقرة او حذفها او تعديلها.

2.صدق الاتساق الداخلي لفقرات الأداة:

تم التحقق من صدق البناء لأداة الدراسة، من خلال استخراج معامل الارتباط بين الفقرة مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة، بعد تطبيق الأداة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وخارج عينتها بلغ حجمها(35) قاض ومحام، والجداول (3) تعرض النتائج:

معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة

العوامل الاجتماعية		العوامل الاقتصادية		العوامل الشخصية		العوامل القانونية التشريعية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.69	11	**0.77	21	**0.78	31	**0.69
2	**0.49	12	**0.75	22	**0.88	32	**0.50
3	**0.45	13	**0.52	23	**0.73	33	*0.35
4	**0.53	14	**0.56	24	**0.72	34	**0.48
5	**0.68	15	**0.76	25	**0.69	35	**0.62
6	**0.45	16	**0.55	26	**0.70	36	**0.65
7	*0.37	17	**0.61	27	**0.86	37	**0.68
8	*0.34	18	**0.73	28	**0.77	38	**0.69
9	**0.45	19	**0.89	29	**0.66	39	**0.47
10	**0.46	20	**0.83	30	**0.89	40	*0.39

**دالة احصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.01$)

*دالة احصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$)

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تظهر نتائج الجدول (3) ان معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للاستبانة (الأداة) تراوحت ما بين (0.34–0.89) وجميعها دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات كرونباخ الفا (Alpha Cronbach) بعد تطبيق الأداة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وخارج عينتها، بلغ حجمها (35) قاض ومحام، والجدول (4) يعرض النتائج

نتائج معاملات ثبات كرونباخ الفا (Alpha Cronbach) لمجالات اداة الراسة والدرجة الكلية

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	العوامل الاجتماعية المؤدية لقتل النساء	10	0.87
2	العوامل الاقتصادية المؤدية لقتل النساء	10	0.88
3	العوامل الشخصية المؤدية لقتل النساء	10	0.92
4	العوامل القانونية والتشريعية المؤدية لقتل النساء	10	0.90
–	**الدرجة الكلية للاداة**	**40**	**0.94**

تظهر نتائج الجدول (4) ان معاملات ثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) لمجالات اداة الدراسة تراوحت بين (0.87–0.92)، وقد بلغ على الدرجة الكلية (0.94)، وهي درجات تدل على ثبات الأداة ومناسبتها لإجراء الدراسة.

المعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

للإجابة عن اسئلة الدراسة، فقد تم استخدام الأساليب الاحصائية الآتية:

1. لتكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (pearson Coeffeicient) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي.
3. معامل ثبات كرونباخ الف (Alpha Cronbach) للتحقق من ثبات مجالات اداة الدراسة والدرجة الكلية.
4. المتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابة عن سؤال الدراسة الأول والثاني والثالث والرابع والخامس.
5. اختبار تحليل التباين الأحادي (Way ANOVA) للإجابة عن سؤال لدراسة السادس والسابع والثامن والتاسع.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي ينص: ما اكثر العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية والرتبة ومستوى الأهمية للعوامل والجدول (5) يعرض النتائج:

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى للعوامل المؤدية لقتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين

الرقم	العوامل	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الرتبة	مستوى الاهمية
1	العوامل لاجتماعية	3.90	0.535	1	مرتفع
2	العوامل الاقتصادية	2.91	0.773	4	متوسط
3	العوامل الشخصية	3.81	0.604	2	مرتفع
4	العوامل القانونية	3.55	0.855	3	متوسط
–	**الدرجة الكلية**	**3.54**	**0.535**	–	متوسط

تظهر نتائج الجدول (5) ان المتوسط الحسابي العام للعوامل المؤدية لقتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (3.54) بانحراف معياري (0.535)، وهذا يمثل درجة تقدير متوسطة، واحتلت العوامل الاجتماعية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.535) وبمستوى اهمية مرتفعة تلتها العوامل الشخصية بمتوسط حسابي(3.81) وانحراف معياري (0.604) ثم العوامل القانونية بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.855) وبمستوى اهمية متوسطة، واخيرا العوامل الاقتصادية بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري(0.773) وبمستوى اهمية متوسطة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني الذي ينص: ما العوامل الاجتماعية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لفقرات العوامل الاجتماعي والجدول (6) يعرض النتائج:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لفقرات العوامل الاجتماعية المؤدية لقتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الرتبة	المستوى
1	الخلافات السابقة بين الزوجين دافع لارتكاب جرائم قتل النساء	3.29	1.140	8	متوسط
2	مرافقة رفاق السوء تؤدي إلى جرائم قتل النساء	3.87	0.949	6	مرتفع
3	أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة تسهم في ارتكاب جرائم قتل النساء	4.21	0.800	2	مرتفع
4	العنف في البيئة الاجتماعية يسهم في ارتكاب جرائم قتل النساء	4.01	0.921	4	مرتفع
5	تدني المستوى التعليمي سبب في ارتكاب جرائم قتل النساء	3.24	1.119	9	متوسط
6	ضعف الوازع الديني لدى الجناه ساهم في ارتكاب جرائم قتل النساء	4.21	0.955	2	مرتفع
7	التفكك وعدم الاستقرار الأسري تؤدي إلى ارتكابي جرائم قتل النساء	3.95	0.926	5	مرتفع

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

8	ضعف الروابط الأخلاقية في المجتمع ساهم في جرائم قتل النساء	4.11	0.920	3	مرتفع
9	أوقات الفراغ الطويلة سبب في ارتكاب جرائم قتل النساء	4.32	0.835	1	مرتفع
10	وسائل السوشيال ميديا ساهم في ارتكاب جرائم قتل النساء	3.81	0.987	7	مرتفع
–	**الدرجة الكلية للعوامل الاجتماعية**	**3.90**	**0.535**	–	**مرتفع**

تظهر نتائج الجدول (6) ان المتوسط الحسابي العام للعوامل الاجتماعية المؤدية إلى قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (3.90) بانحراف معياري (0.535) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة، واحتلت الفقرة (9) التي تنص على" أوقات الفراغ الطويلة سبب في ارتكاب جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.835) المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية الفقرتين (3) و(6) اللتان تنصان على" أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة تسهم في ارتكاب جرائم قتل النساء" و " ضعف الوازع الديني لدى الجناه ساهم في ارتكاب جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري على التوالي (0.800) و(0.955)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (3) التي تنص على " أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة تسهم في ارتكاب جرائم قتل النساء" بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.920)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (5) التي تنص" تدني المستوى التعليمي سبب في ارتكاب جرائم قتل النساء" بمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (1.119)، وتراوح مستوى الفقرات بين المرتفع والمتوسط.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث الذي ينص: ما العوامل الاقتصادية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لفقرات العوامل الاقتصادية والجدول (7) يعرض النتائج:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لفقرات العوامل الاقتصادية المؤدية لقتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الرتبة	المستوى
11	دخل الأسره المتدني يساهم بارتكاب جرائم قتل النساء	2.92	1.065	5	متوسط
12	عدم توفر مصدر رزق ثابت سبب لارتكاب جرائم قتل النساء	2.88	0.992	6	متوسط
13	صراع أفراد الأسرة على الميراث سبب بارتكاب جرائم قتل النساء	3.32	1.053	1	متوسط
14	تعتبر البطالة من الأسباب التي تدفع الفرد لارتكاب جرائم قتل النساء	3.19	1.087	2	متوسط
15	ظروف العمل الشاقة تسهم في جرائم قتل النساء	2.68	1.027	9	متوسط
16	متطلبات النساء الماديه سببا لارتكاب جرائم قتل النساء	2.93	1.096	4	متوسط
17	عمل المرأة خارج المنزل من عوامل جرائم قتل النساء	2.77	1.058	8	متوسط
18	اعتماد المرأه اقتصاديا على الرجل يسهم في جرائم قتل النساء	2.52	1.085	10	متوسط
19	تدني النمو الاقتصادي يولد الميل نحو جرائم قتل النساء	2.85	1.047	7	متوسط

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

20	ارتفاع متطلبات لمعيشة الاساسية تعتبر من العوامل المؤدية لقتل النساء	2.99	1.116	3	متوسط
–	**الدرجة الكلية للعوامل الاقتصادية**	**2.91**	**0.773**	–	**متوسط**

تظهر نتائج الجدول (7) ان المتوسط الحسابي العام للعوامل الاقتصادية المؤدية إلى قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (2.91) بانحراف معياري (0.773) وهذا يمثل درجة تقدير متوسطة، واحتلت الفقرة (13) التي تنص على" صراع أفراد الأسرة على الميراث سبب بارتكاب جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (3.32) وانحراف معياري (1.053) المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (14) التي تنص على" تعتبر البطالة من الأسباب التي تدفع الفرد لارتكاب جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (3.19) وانحراف معياري (1.087) وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (20) التي تنص على " ارتفاع متطلبات لمعيشة الاساسية تعتبر من العوامل المؤدية لقتل النساء " بمتوسط حسابي (2.99) وانحراف معياري (1.116)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (18) التي تنص اعتماد المرأه اقتصاديا على الرجل يسهم في جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (2.52) وانحراف معياري (1.085)، وبمستوى متوسط لجميع الفقرات.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع الذي ينص ما العوامل الشخصية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لفقرات مجال العوامل الشخصية والجدول (8) يعرض النتائج:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لفقرات العوامل الشخصية المؤدية لقتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الرتبة	المستوى
21	الحزن والاكتئاب لدى الجاني يساهم في ارتكاب جرائم قتل النساء	3.75	1.008	5	مرتفع
22	أعتقد أن التوتر والقلق سبب في ارتكاب جرائم قتل النساء	3.45	1.071	9	متوسط
23	ضعف المهارات الشخصية في التعامل تسهم بارتكاب جرائم قتل النساء	3.52	1.122	8	متوسط
24	ضغوطات الحياة وعدم المقدرة على تجاوزها سبب في ارتكاب جرائم قتل النساء	3.41	1.100	10	متوسط
25	الشعور بالنقص وتدني مفهوم الذات تسهم في ارتكاب جرائم قتل النساء	3.60	1.007	7	متوسط
26	اسلوب الرجل المتسلط يعتبر دافع لارتكاب جرائم قتل النساء	3.61	1.052	6	متوسط
27	تعاطي وإدمان المخدرات تؤدي إلى ارتكاب جرائم قتل النساء	4.57	0.726	1	مرتفع
28	وجود الشخصية المرضية السيكوباتية تساهم في ارتكاب جرائم قتل النساء	4.13	0.861	3	مرتفع
29	نزعة الشر لدى الجاني ساهمت في ارتكاب جرائم قتل النساء	4.16	0.943	2	مرتفع
30	تعتبر الغيرة الشديدة من الدوافع لارتكاب جرائم قتل النساء	3.87	0.890	4	مرتفع
–	**الدرجة الكلية للعوامل الشخصية**	**3.81**	**0.604**	–	**مرتفع**

تظهر نتائج الجدول (8) ان المتوسط الحسابي العام للعوامل الشخصية المؤدية إلى قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (3.81) بانحراف معياري (0.604) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة، واحتلت الفقرة (27) التي تنص على" تعاطي وإدمان المخدرات تؤدي إلى ارتكاب جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (4.57) وانحراف معياري (0.726) المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (29) التي تنص على" نزعة الشر لدى الجاني ساهمت في ارتكاب جرائم قتل النساء" بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.943) وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (28) التي تنص على " وجود الشخصية المرضية السيكوباتية تساهم في ارتكاب جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.861)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (24) التي تنص "ضغوطات الحياة وعدم المقدرة على تجاوزها سبب في ارتكاب جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.100)، وبمستوى تراوح بين المرتفع والمتوسط لجميع الفقرات.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس الذي ينص ما العوامل القانونية المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لفقرات مجال العوامل القانونية والجدول (9) يعرض النتائج:

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى لفقرات العوامل القانونية المؤدية لقتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الرتبة	المستوى
31	غياب الوعي بالقوانين والتشريعات من اسباب جرائم قتل النساء	3.49	1.119	6	متوسط
32	وجود ثقافة العيب في المجتمع الاردني يسهم في جرائم قتل النساء	3.79	1.079	1	مرتفع
33	القوانين والانظمة المعمول بها ليست رادعة في الحد من جرائم قتل النساء	3.67	1.265	3	متوسط
34	غياب التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع والجهات التشريعية يسهم في جرائم قتل النساء	3.63	1.035	4	متوسط
35	وجود ثغرات قانونية يلجأ اليها الجناة سبب في ارتكاب جرائم قتل النساء	3.60	1.195	5	متوسط
36	الإجراءات المخففة في القانون تسهم جرائم قتل النساء	3.72	1.246	2	مرتفع
37	التأثير من قبل الأطراف المتضرر على الاجراءات القضائية يسهم في جرائم قتل النساء	3.41	1.158	7	متوسط
38	القوانين والعقوبات غير المتساوية على اساس النوع الاجتماعي تساهم في جرائم قتل النساء	3.35	1.276	8	متوسط
39	خصوصية جرائم قتل النساء تتطلب اجراءات قانونية خاصة	3.60	1.283	5	متوسط
40	السرية في التعامل مع جرائم قتل النساء يؤدي إلى الحد من حدوثها	3.25	1.303	9	متوسط
–	**الدرجة الكلية للعوامل القانونية**	**3.55**	**0.855**	–	**متوسط**

تظهر نتائج الجدول (9) ان المتوسط الحسابي العام للعوامل القانونية المؤدية إلى قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (3.55) بانحراف معياري (0.855) وهذا يمثل درجة تقدير متوسطة، واحتلت الفقرة (32) التي تنص على" وجود ثقافة العيب في

المجتمع الاردني يسهم في جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (1.079) المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (36) التي تنص على" الإجراءات المخففة في القانون تسهم جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (1.246)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (33) التي تنص على " القوانين والانظمة المعمول بها ليست رادعة في الحد من جرائم قتل النساء " بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.265)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (40) التي تنص " السرية في التعامل مع جرائم قتل النساء يؤدي إلى الحد من حدوثها " بمتوسط حسابي (3.25) وانحراف معياري (1.303)، وبمستوى تراوح بين المرتفع والمتوسط لجميع الفقرات.

مناقشة النتائج:

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول أن اكثر العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين، كانت العوامل الاجتماعية حيث احتلت المرتب الأولى بمتوسط (3.90) بانحراف معياري (0.535)، فالباحثة تعتقد بان المجتمع الأردني وكغيره من المجتمعات الانسانية، لا يخلو من وقوع النساء ضحايا لجريمة القتل لاعتبارات متعددة سواء كانت اجتماعية ام شخصية ام قانونية تشريعية، ام اقتصادية، وعلى الرغم من التطور الذي شهدة العالم في مختلف المجالات والاحتكاك الحضاري مع الأمم الأخرى وخاصة المتقدمة الا ان المرأة لا زالت تتعرض لأشكال متعددة من العنف على اساس النوع الاجتماعي، فتعرض النساء للقتل في المجتمع الأردني يماثل ويطابق تصنيف (Campbell, Glass, Sharps, Laughon & Bloom, 2007). الذي صنف عوامل قتل النساء إلى أنها عوامل فردية واجتماعية وثقافية، والدخل المنخفض والبطالة وأن قتل النساء على المستويات الاجتماعية والاقتصادية الاكثر انتشار، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة وأجرى الشيشنية (2018) التي اظهرت نتائجها أن جرائم القتل ومنها قتل النساء قد يكون نتيجة لعامل او اكثر من العوامل الآتية: الديني والاجتماعي والاقتصادي والنفسي وكانت أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل، التفكك الأسري والإدمان في المجتمع وانحراف احد أفراد الأسرة، كما تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع النتائج التي توصلت لها دراسة كل من الدراوشة والمواجدة (2017) التي بين وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني وضعف الوازع الديني وضعف وسائل الضبط الاجتماعي.

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: أن المتوسط الحسابي للعوامل الاجتماعية المؤدية إلى قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (3.90) بانحراف معياري (0.535) وبدرجة مرتفعة وقد رتب افراد عين الدراسة هذه العامل على النحو الآتي: وقت الفراغ وضعف الوازع الديني، ضعف الروابط الأخلاقية، وانتشار العنف، التفكك الأسري، ورفاق السوء، التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الخلافات السابقة غير المحلولة بين الزوجين، وتدني المستوى التعليمي.

ويمكن ان تفسر الباحثة هذه النتيجة بناء على التفكك الاجتماعي واختلال المعايير الاجتماعية، وعدم احترام حقوق المرأة باعتبارها كائن يشكل نصف المجتمع، فهي لا زالت ينظر لها بانها فرد منقوص الحقوق، على الرغم من الوجبات التي الكبيرة التي تفوق احيانا ما يقدمه الرجل للأسرة، فهي تعمل وتساهم في دعم اقتصاد الأسرة، فهي ترعة الزوج واحيانا اصول الزوج وتربي الأطفال، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من وأجرى ندلوفو و أوبادير و نيالونجو وماشيفان (Ndlovu, Obadire, Nyalungu & Mashifane, 2020) لتي اظهرت نتائجها" وأن سبب قتل النساء تشمل الأعراف الثقافية؛ وضع المرأة في المجتمع ونقاط الضعف الطبيعية لديهم، وتعاطي المخدرات، والخيانة.

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: أن المتوسط الحسابي للعوامل الاقتصادية المؤدية إلى قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (2.91) بانحراف معياري (0.773) وبدرجة متوسطة، وقد رتب القضاة والمحامين هذه العوامل بالآتي: الصراع على الميراث، البطالة، الفقر وارتفاع متطلبات الاسرة، ارتفاع مطالب النساء المادية، انخفاض دخل الاسرة، وعدم توفر دخل ثابت للأسرة،

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وعمل المرأة، وعمل المرأة في بيئة غير مناسبة، واعتماد المرأة اقتصاديا على الرجل، وتعتقد الباحثة بان عدم القدرة على تلبية ابسط متطلبات العيش يضع الفرد في تصنيف الفقر المدقع الذي يجعل الفرد يعيش منعزلا عن بقية افراد المجتمع وهذا الاستبعاد الاجتماعي قد يكون طوعيا اختياريا لعدم القدرة على مسايرة بقية افراد المجتمع، او اجباريا، وبناء على ذلك فان الحل سيكون بالاتجاه طرق مخالفة للقانون والوقوع في براثن الجريمة ومن هنا قد تستخدم المرأة وسيلة لجمع المال بإدخالها تجارة الجنس وهذا يزيد من فرصة تعرضها لجريمة القتل سواء من قبل اسرتها او من قبل المستغل فاستغلال المرأة قد يفسر هذه النتيجة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة الشيشنية (2018) التي اظهر نتائجها" وجود دور للعامل الاقتصادي في جرائم القتل ومنها قتل النساء" ودراسة الخطيب أبو صلب ومحادين (2020) التي اشارة احد نتائجها" وجود دور مهم للعامل الاقتصادي في جريمة المرأة" كما تتفق هذه النتيجة مع احد نتائج دراسة عكة (2020) التي بينت وجود دور للبطالة وقلة فرص العمل في ارتكاب الجرائم الجنسية ضد المرأة وبالتالي التي قد تجعل منها ضحية للقتل.

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع أن المتوسط الحسابي العام للعوامل الشخصية المؤدية إلى قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (3.81) بانحراف معياري (0.604) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة، وقد جاء ترتيب القضاة والمحامين لهذه العوامل حسب اهميتها على النحو الآتي: الادمان وتعاطي المخدرات، النزعة الاجرامية لدى الجاني، الشخصية السيكوباثية، الغيرة الشديدة، الاكتئاب، السيطرة الذكورية، نقص وتدني مفهوم الذات، ضعف المهارات الشخصية والاجتماعية، التوتر والقلق، ضغوط الحياة.

تعتقد الباحثة بان المتغيرات الشخصية ودورها في جريمة قتل النساء يعبر عن شخصية مضطربة، وعقل غير سوي، وهذه النتيجة يمكن تفسيرها من خلال نتائج عنب (2017) التي اظهرت ان الاعتداء على النفس (القتل) يعود اضطراب في البناء النفسي للجاني والنزعة الإجرامية لديه، الناتج عن تنشئة اجتماعية غير سوية. كما يؤكد التقرير الاحصائي السنوى الصادر عن مديرية الأمن العام لعام (2019) هذه النتيجة حيث اشار هناك 9 جرائم قتل ذهب ضحيتها النساء لعوامل شخصية وعاطفية ولاضطرابات نفسية لدى الجاني ودفاع عن الشرف. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشيشنية (2018) التي اظهرت بينت نتائجها وجود دور للعامل النفسي في جريمة القتل" ودراسة أبو صلب ومحادين (2020) التي اكدت ايضا على دور العوامل الشخصية والنفسية في وقوع جريمة القتل" كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عكة (2020) التي اظهرت دورا مهما لتعاطي المخدرات في قتل المرأة، كما شكلت نتائج دراسة عرر وخالد وعبدالله (2021) التي اظهرت اثر الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية في الجرائم المرتكبة ضد النساء.

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس أن المتوسط الحسابي العام للعوامل القانونية المؤدية إلى قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين قد بلغ (3.55) بانحراف معياري (0.855) وهذا يمثل درجة تقدير متوسطة، ورتب القضاة والمحامين هذه العوامل وفقا لدورها في جريمة قتل النساء على النحو الآتي: ثقافة العيب في المجتمع الأردني، الاجراءات المخففة في القانون، ضعف ردع القانونين، ضعف تنسيق وتعاون مؤسسات المجتمع، الثغرات القانونية، غياب الوعي بالقوانين والتشريعات، تاثير الأطراف المتضررة، والقوانين والعقوبات غير المتساوية على اساس النوع الاجتماعي، السرية في التعامل مع جرائم قتل النساء.

ان حماية المرأة من الوقوع ضحية للجرائم بشكل عام ولجريمة القتل بشكل خاص، يتطلب من اجهزة الضبط القضائي، وفقهاء القانون والمشرعين، تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم قتل النساء، حتى تصبح القوانين رادعة، وعدم الاستفادة من الأعذار المخففة التي تعتبر احد الثغرات التي يلجأ لها مرتكبي جرائم قتل النساء، كما ان غياب الوعي بالتشريعات القانونية وخاصة من قبل المرأة يجعلها هدف سهل، وتعتقد الباحثة بان القضاة والمحامين يؤكدون حاجة القوانين وخاصة قانون العقوبات إلى اصلاحات، يتم من خلال حماية حياة النساء وحقوقهن، بتشديد العقوبات على الجرائم المرتكبة ضدهن، فحمية المرأة نابعة من حماية القانون لها، وتتفق هذه النتيجة مع

نتائج دراسة عرر وخالد وعبدالله (2021) التي اشارت نتائجها الى أن من عوامل جريمة القتل" ضعف جهات إنفاذ القانون " ونتائج دراسة عكة (2020) التي كشفت عن أن من اهم عوامل ارتكاب الجرائم الجنسية الالكترونية ضد النساء " ضعف ردع العقوبة المطبّقة في المحاكم لكل من تسول له نفسه ارتكاب هذه الجرائم".

التوصيات: بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة فان الباحثة تقدم التوصيات الآتية:

1. ضرورة عقد المحاضرات التوعية من قبل المتخصصين في علم الاجتماع/ علم الجريمة لبيان اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والقانونية، في رفع معدلات جرائم قتل النساء في المجتمع الأردني.
2. ضرورة عقد ورش التدريب والمحاضرات التوعوية وفي مختلف وسائل الاعلامي المرئي والمسموع وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي بضرورة، احترام المرأة ومنحها حقوقها الشرعية والدستورية والقانونية باعتبارها نصف المجتمع، لها دور يماثل دور الجل في بناء المجتمع وتقدمه.
3. ضرورة وضع البرامج التدريبية التي تساهم في تمكين المرأة اقتصادية، وتقديم الدعم والمساندة الاقتصادية لتحسين الحالة الاقتصادية بما يساعدها على الاستقلال الاقتصادي وخاصة في ظل ظروف تنامي معدلات الفقر والبطالة وخاصة بطالة النساء وفقرهن.
4. ضرورة تضافر جهود المجتمع المحلي ومؤسسات الدولة لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بخفض معدلات الفقر والبطالة لدى افراد المجتمع لدورها في رفع معدلات جرائم قتل النساء.
5. ضرورة رفع الوعي القانوني لدى المجتمع وخاصة فئة الشباب بحقوق المرأة وواجباتها.
6. ضرورة الغاء الأعذار المخففة والمحلة في قوانين العقوبات التي تخفف العقوبات القانونية على المعتدي على المرأة، حتى لا يساء استخدام تلك الأعذار.
7. اجراء مزيدا من الدراسات حول المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة على مجتمعات اخرى غير مجتمع الدراسة الحالية، للاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتعميماتها.

المراجع باللغة العربية:

الشديفات، أمين، والرشيد، منصور (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة المحكومين في مراكز الاصلاح والتاهيل. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مج، 43، ع، 5: 2123-2137.

أبو صليب، عتاب، ومحادين، حسين (2020). العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة من وجهة نظرها ما بين 2010 -2018. **مجلة التربية، جامعة الازهر – كلية التربية**، مج، 5، ع، 187: 239- 281.

باحبيل، خالد بن محمد. (2014). العوامل المؤدية إلى الممارسات السلوكية المنحرفة لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الدمام و الأساليب المتبعة في معالجتها. **مجلة التربية:** جامعة الأزهر – كلية التربية، ع، 158,مج، 3 : 533 – 575.

تكترى، علاء الدين (2018). الحماية الجنائية للمرأة والطفل ضحايا السلوك الإجرامي على ضوء علم الضحايا. **منشورات مجلة الحقوق** – سلسلة المعارف القانونية والقضائية: محمد أوزيان، مج، 64: 39 – 53.

الدراوشة، عبدالله سالم، و المواجدة، مراد عبدالله عبد. (2017). أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية. **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث**، مج، 3, ع، 1 :117 – 137.

الليمون، عوض (2019). **الوجيز في النظام السياسية ومبادئ القانون الدستوري**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الشيشاني، منى نمر (2018). جرائم القتل: عواملها وآثارها الاجتماعية. **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية:** الجامعة الإسلامية بغزة – شئون البحث العلمي والدراسات العليا، مج، 26, ع، 2: 323 – 357.

سعدالله الطلبى, احلام (2010). **جرائم النساء و جرائم ضد النساء و أحكامها فى القوانين الآشورية**. دراسات الموصلية, مج، 28: 83-93.

عباس، مروج مظهر (2020). **جرائم الشرف في مجتمع ذكوري:** دراسة ميدانية في محافظة بغداد. حوليات آداب عين شمس: جامعة عين شمس – كلية الآداب، مج، 48: 124 – 137.

عرار، رشيد محمد، وخالد، أحمد علي، وعبدالله، تيسير محمد. (2021). جرائم القتل في فلسطين: دراسة عاملية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، مج، 5, ع، 35 : 160 – 179.

عنب، محمد محمد (2017). جرائم الاعتداء على النفس. الأمن والحياة: **جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**، مج، 36, ع، 417: 128 -135.

العنزي، مناور عبيد صالح (2020). العوامل المرتبطة بجريمة القتل داخل الأسرة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة مختارة من العاملين في النيابة العامة بمدينة الرياض. **مجلة كلية الآداب: جامعة المنصورة – كلية الاداب**، ع، 66: 116 – 137.

عوض الله، ابراهيم (2015). حالات القتل في المجتمع: الأسباب والعلاج من منظور اسلامي واجتماعي وقانوني. **المؤتمر العلمي الدولي لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

غندور، هاجر، وداود، معمر (2021). عوامل ارتكاب جريمة القتل وابرز السمات الشخصية للمجرم القاتل، **مجلة الادب للعلوم الاجتماعية**، جامعة باجي مختار عنابة، مج، 18، ع، 2: 184–199.

محمد، شيلان (2018). المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الاسرة: دراسة تحليلة و مقارنة، الطبعة الاولى، **المركز العربي للنشر والتوزيع**، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مديرية الأمن العام (2019). **التقرير الجنائي السنوي، مديرية الإحصاء الجنائي**، عمان، الأردن.

المطيري، يوسف حجي (2019). سلطة القاضي التقديرية في تشديد العقوبة: دراسة مقارنة. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، س45, ع173 ، 259 – 317.

نصر الله، واحدة، و إسماعيل، نبيل نعمان (2013). الجريمة في ظل العولمة: دراسة ميدانية لنزلاء إصلاحية الرجال و النساء في معسكر السلام في مدينة السليمانية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة السليمانية، السليمانية.

المراجع باللغة الانجليزية:

Bandelli, D., & Corradi, C. (2021). Femicide: **The Notion, Theories, and Challenges for Research**. In Oxford Research Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice.

Campbell, J. C., Glass, N., Sharps, P. W., Laughon, K., & Bloom, T. (2007). Intimate partner homicide: **Review and implications of research and policy**. Trauma Violence Abuse, 8, 246- 269. doi:10.1177/152483800730350.

Caputi, J., & Russell, D. E. H. (1992). Femicide: Sexist terrorism against women. **In J. Radford & D. E. H. Russell (Eds.)**, Femicide: The politics of woman-killing (pp. 13-26). New York, NY: Twayne.

Connell, R. W., & Messerschmidt, J. W. (2005). **Hegemonic masculinity**: Rethinking the concept. Gender & society, 19(6), 829-859.

Corradi,C. (2021). **Femicide, its causes and recent trends**: What do we know. European Parliament coordinator, BRIEFING Requested by the DROI Subcommittee, PE 653.655 - November 2021.

Kahya, Y. (2021). Intimate partner violence victimization and perpetration in a Turkish female sample: Rejection sensitivity and hostility. **Journal of interpersonal violence**, 36(7-8), 4389- 4412.

Metaj-Stojanova, A. (2020). Femiclde–The Most Extreme Form of Violence Against Women. **Knowledge International Journal**, 40(6), 1071-1076.

Mohanty, S. K., Maddileti, G. B., Kumar, V., Mohanty, S., Ready, K. B., & Bhuvan, V. (2015). Femicide: a retrospective study in Indian scenario. **Journal of Indian Academy of Forensic Medicine**, 37(1), 29-34.

Nadeem, S., Sarwar, S., Mukhtar, K., Rehman, W. A., Rehman, K. U., & Saleem, N. (2021). Epidemiology of femicide: An autopsy based study at DHQ Teaching Hospital Sahiwal. **The Professional Medical Journal**, 28(09), 1292-1296.

Ndlovu, W., Obadire, O. S., Nyalungu, P., & Mashifane, D. (2020). **Demystifying feticide in Higher Education Institutions in South Africa**. Gender & Behaviour, 18(1).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Sa, Y. R. C. D., Moi, P. C. P., Galvão, N. D., Silva, A. M. C. D., & Moi, G. P. (2021). The geography of femicide in Sergipe, Brazil: matriarchy, human development, and income distribution. Revista Brasilia de Epidemiologic, 24, e210016.

Sorrentino, A., Guida, C., Cinquegrana, V., & Baldry, A. C. (2020). Femicide fatal risk factors: A last decade comparison between Italian victims of femicide by age groups. **International journal of environmental research and public health**, 17(21), 7953.

"Factors Leading to Women Murders from the Point of view of Judges and Lawyers in Jordanian Society"

Researchers:
Hadeel Al-Hadid

Dr. Qublan al-majali

Mutah University, 2022

Abstract:

The study aimed to identify the factors leading to murders of women in Jordanian society from the point of view of judges and lawyers. To achieve the objectives of the study, it relied on the descriptive analytical survey method (social survey).The sample consisted of (392) judges and lawyers, including (61) judges, and (331) lawyers. In order to collect the study data, a questionnaire consisting of (40) items was constructed. Distributed into four dimensions (social, economic, personal and legislative factors) Its validity and reliability have been verified. The data obtained was processed in the field. Using the statistical program for the social sciences (SPSS), The study reached the following results:

The most common factors leading to killing women were social factors, with a mean of (3.90), and they ranked first. Followed by the personal factors with a mean of (3.81), in the second place. In the third place came the legal factors, with a mean of (3.55). and in the fourth and last place came the economic factors with a mean of (2.91). And that the most important social factors leading to the murder of women in Jordanian society were the long leisure time and the wrong family upbringing methods, and the weakness of moral ties in society.

In light of the results of the study, a number of recommendations were made, the most important of which are: Holding awareness lectures by specialists in sociology/ criminology to demonstrate the impact of social, economic, personal and legal factors in raising the rates of murders of women in Jordanian society.

Keywords: Social factors, Economic factors, Personal factors, Legal factors, Murders of women.